

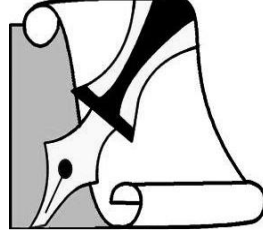


مركز باهث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نمف الشهرى

تحليل للتطورات السياسية
والأمنية في «إسرائيل»

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com



**مركز للدراسات
الغلسطينية والاسطراتجية**

تحليل نصف شهري للتطورات السياسية والأمنية في «إسرائيل»

أهداف المركز الرئيسية:

- 1 – إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمم.
- 2 – الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.
- 3 – بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.
- 4 – إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

نتياهو كتجربة سياسية فريدة من نوعها

1 - بنيامين نتياهو الشخص:

وُلد بنيامين نتياهو في تل أبيب في 21 من تشرين الأول 1949. واسمه الحقيقي هو بنيامين بن تسيون نتياهو وأصوله من ناحية الأب بولندية أما أمه فولدت بالولايات المتحدة الأمريكية.

وكان جنديًا وضابطًا في إحدى وحدات الكوماندوس الخاصة في جيش العدو (1967 - 1972). وبعد تخرجه من معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا بدرجة البكالوريوس في الهندسة المعمارية ودرجة الماجستير في إدارة الأعمال، كان نتياهو يعمل مستشارًا وأشغل منصب مدير في قطاع الصناعة في الولايات المتحدة وإسرائيل. ومنذ 1976 كان نتياهو مديرًا لمعهد يوناتان وهو مؤسسة على اسم أخيه الذي قتل في اوغندا لبحث سبل ما يسمى "مكافحة الإرهاب".

وكان نتياهو نائبًا لرئيس البعثة الدبلوماسية في الولايات المتحدة (1982 - 1984) وفي عام 1984، كان عضوًا في الوفد الإسرائيلي الأول للمحادثات الإستراتيجية الأمريكية الإسرائيلية. وأشغل نتياهو منصب مندوب إسرائيل لدى الأمم المتحدة (1984 - 1988). وكان نائبًا لوزير الخارجية (1988 - 1991) ونائب وزير في ديوان رئيس الوزراء (1991 - 1992). وكان نتياهو عضوًا في الوفد الإسرائيلي لمؤتمر مدريد للسلام في 1991 ولمحادثات السلام في واشنطن التي أعقبت هذا المؤتمر.

بعد أن تولى نتياهو رئاسة حزب الليكود في عام 1993، انتُخب لمنصب رئيس وزراء الكيان الغاصب في أيار 1996 في أول انتخابات مباشرة من قبل الشعب لرئاسة الوزراء، حيث تغلب على غريمه ثعلب السياسة الإسرائيلية شمعون بيريس. بالتالي أدت تصفية رابين جسدياً عام 1995 وتهميش بيريس سياسياً عام 1996، إلى فتح المجال أمام الديماغوجي المشهود له بقدراته الكلامية والإعلانية بنيامين نتياهو،

لتولي سدة السلطة كزعيم لليكود ثم كرئيس للحكومة الإسرائيلية. و بذلك تحرر الليكود مجدداً من تهمة البراغمية التي فرضتها عليه ظروف السلطة وموجباتها، وعاد كحركة أيديولوجية واضحة المعالم وحيدة الاتجاه، يمينية، قومية، شوفينية، بحيث قيل أن الليكود عاد كحركة حيروت الأصلية مثلما أسسها بيغن وأوصى بها جابوتنسكي، - حزب متجانس من الناحيتين الأيديولوجية والتنظيمية على السواء.

ترجع الجذور الفكرية لحزب الليكود إلى الإرهابي زئيف جابوتنسكي، الذي كانت حركته القومية الليبرالية (بيتار) المعارض الرئيس لحزب ماباي (حزب عمال إسرائيل) الاشتراكي بزعامة دافيد بن غوريون. وبالرغم من أن الحزب عارض تقليدياً الانسحاب من الأراضي المحتلة، إلا أنه تحت زعامة رئيس الوزراء الإسرائيلي مناحيم بيغن انسحب من سيناء بحسب اتفاق كامب ديفيد الموقع مع مصر.

شغل منصب رئاسة وزراء حكومات إسرائيل من حزب الليكود كل من مناحيم بيغن (1977-1983)، ثم إسحاق شامير (1983-1984، 1986-1992)، وبنيامين نتنياهو (1996-1999) وأريئيل شارون (2001-2005) الذي أنشأ بعدها حزب كاديما.

تقليدياً، دعم حزب الليكود إقامة المستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ولكن خطة الانفصال الخاصة بشارون، التي قضت بإخلاء المستوطنين من قطاع غزة، أدت إلى نشوء معضلة فكرية لدى الحزب. وبالرغم من أن المعتدلين من أعضاء الحزب أيدوا الخطة، فالعديد من الليكوديين، من ضمنهم وزراء يمينيون واللجنة المركزية لحزب الليكود عارضوا التخلي عن أية مستوطنات. وصوت الحزب في كانون الأول 2017 لصالح مشروع قرار لبسط السيادة الإسرائيلية على المستوطنات في الضفة الغربية وغور الأردن.

بعيد عودة نتياهو إلى الكيان الغاصب عام 1988 دخل الحلبة السياسية واصبح عضو كنيست عن الليكود وعين في منصب نائب وزير الخارجية. وفي الكنيست ال 13 (1992 - 1996)، كان نتياهو عضواً في لجنتي الخارجية والأمن والدستور والقانون والقضاء البرلمانيين.

بعد أن تولّى رئاسة حزب الليكود في 1993، انتخب نتنياهو في منصب رئيس وزراء إسرائيل في أيار 1996 في أول انتخابات مباشرة لرئاسة الوزراء جرت في الكيان وأشغل هذا المنصب حتى تموز 1999.

تولى نتنياهو رئاسة الوزراء، كأصغر رئيس حكومة في تاريخ الكيان، فاوض ياسر عرفات في المفاوضات المشهورة باسم مفاوضات واي ريفر والتي يرى البعض أنه حاول فيها إعاقه أي تقدم في سير المفاوضات بخلاف رئاسة الوزارة التي سبقته والتي تلتها، فقد قطعت تلك الحكومات تقدماً ملموساً بالمقارنة مع عهده. واتصف عهده بالهدوء النسبي باستثناء بعض العمليات الاستشهادية الفلسطينية داخل الكيان. وفي عام 1996 إتفق مع رئيس بلدية القدس على الاستمرار في نفق السور الغربي للمسجد الأقصى مما أشعل شرارة فلسطينية استمرت 3 أيام سقط خلالها شهداء فلسطينيون وقتلى اسرائيليون. وبعد هزيمته في الانتخابات العامة عام 1999 على يد غريمه ايهود باراك استقال نتياهو من رئاسة حزب الليكود ومن الكنيست الـ 15 واعتزل العمل السياسي بشكل مؤقت. في عام 2002 لم يشأ حزب العمل المشاركة في الحكومة الإسرائيلية فأصبح منصب وزير الخارجية شاغراً، فقام رئيس الوزراء أرئيل شارون بتعيينه وزيراً للخارجية، من ثم عمل على منافسة شارون لزعامة حزب الليكود، إلا إنه فشل في المنازلة. وبعد انتخابات 2003 تم تعيينه وزيراً للمالية في حكومة شارون الائتلافية، ثم استقال من منصبه هذا في آب 2005. وخلال دورة الكنيست الـ 17 كان نتياهو رئيس المعارضة. وفي شهر شباط 2009 عقب الانتخابات للكنيست الـ 18 كلف نتياهو بمهمة تشكيل الحكومة وأدى تصريح الولاء كرئيس للوزراء في الـ 31 من شهر آذار 2009.

نتنياهو متزوج وله ثلاثة أولاد. قام بتأليف عدة كتب منها: "الإرهاب؛ كيف يحقق الغرب الانتصار" (1986)، "الإرهاب العالمي: التحدي والرد" (1991). وفي الأونة الأخيرة ألف نتياهو كتابين هما "مكان بين الأمم: إسرائيل والعالم" (1993) و"مكافحة الإرهاب: كيف تستطيع الدول الديمقراطية إلحاق الهزيمة بالإرهاب المحلي والعالمي" (1995).

في الجانب الفكري حاول نتياهو التوضع هو وحكومته في سياق الصراع الحضاري المفترض بين الحضارة الغربية والحضارة الإسلامية، معتبراً المشروع الصهيوني جزءاً من صراع حضاري أكبر بين

الغرب والحضارة الإسلامية وأنه يشكل خط الدفاع الأول عن الحضارة الغربية،-المدنية والعصرية والإنسانية- في وجه العالم الإسلامي الذي يصفه بالتطرف والتخلف والعدوانية. فهو و أتباعه على حدّ زعمه جزء من الصراع بين "الخير والشر" وبين العالم المتحضر والعالم المتخلف، لذلك لا بد للغرب أن يقدم له كل أشكال الدعم اللازمة لتمكين إسرائيل من القيام "بواجبها المقدس" المزعوم في التصدي للعالمين العربي والإسلامي. وقد استخدم نتنياهو كل الأدوات الممكنة لإقناع الغرب بهذه الرؤية ولتغيير صورة الكيان الإسرائيلي من قوة احتلال غاشم متوحش يمارس كل أنواع القمع والقتل والتشريد والإرهاب بحق شعب أعزل يناضل من أجل حريته وكرامته ووطنه إلى دولة تسهم في حماية الغرب من خطر "متوهم" قادم من الشرق. وهذا ينسجم مع الخلفيات الانتهازية الدينية والأيدولوجية والسياسية وحتى الاجتماعية لنتنياهو، ومدى تأثيرها على مواقفه المتطرفة تجاه المسلمين والعرب بشكل عام وتجاه الفلسطينيين بشكل خاص، بالإضافة إلى التعرف على رؤيته السياسية تجاه القضية الفلسطينية وقضايا المنطقة، هو ما دفع مركز رؤية للتنمية السياسية إلى العمل على إنجاز دراسة علمية حول الرجل وسياساته و أفكاره، هي الأولى من نوعها باللغة العربية، خاصة في ظل مرحلة تشهد تطوراتٍ وأحداثا سياسية خلقت مشهدا سياسيا معقدا تبدلت فيه الأولويات، واختلت فيه البوصلة لدى العديد من القوى والدول في المنطقة؛ فأصبح المشهد ضبابيا ومرتبكا إلى حد أن البعض أصبح يرى في دولة الاحتلال صديقا يمكن التعاون معه، وارتفع صوت المُطبعين والمُنظرين للتطبيع مع الكيان الإسرائيلي. وقد تمكن نتنياهو من استثمار هذه اللحظة التاريخية الصعبة ليقدم نفسه صديقا للعرب ونبيا جديدا لليهود، يقودهم نحو الأمن والاستقرار ويقف معهم على أعتاب مرحلة تكون فيها "إسرائيل" جزءا طبيعيا من المنطقة.

أخيرا رأى المراقبون أنّ قرار التهم الموجهة إلى نتنياهو لا تهدد مستقبله السياسي فقط؛ بل تعرض إسرائيل لمأزق قانوني، حيث ينصّ القانون الإسرائيلي على إمكانية معاقبة رئيس الوزراء بالسجن لمدة قد تصل إلى 10 أعوام بتهمة الرشوة، و 3 أعوام بتهمة الاحتيال وانتهاك الثقة، وذلك إذا ثبت أنه مذنب فعلاً، وبناء عليه؛ فإنّ نتنياهو، الذي نفى مراراً وتكراراً الاتهامات الموجهة إليه جملة وتفصيلاً، ووصف لائحة

الاتهام بأنها محاولة انقلاب عليه، حارب ببديه وأسنانه كي يبقى في السلطة، وينجو من الإجراءات الجنائية، رغم إثبات تورطه.

وقد أفاد استطلاع للرأي أجرته القناة العبرية 12، بين أن ما نسبتهم 56% من الجمهور الإسرائيلي يعتقدون أنه لا يجب على نتنياهو الاستمرار في منصبه، حتى إن أجريت انتخابات ثالثة فسيحصل بحسب الاستطلاع حزب كحول لفان "أزرق أبيض"، على 37 مقعداً، مقابل 30 مقعداً لليكود ومع ذلك سيخرج نتنياهو من الحياة السياسية ومصيره الحتمي هو السجن.

ونتيجة للتعرش الحاصل ونشوب الخلافات السياسية بين الأحزاب، بين الاستطلاع ذاته أن 90% من الإسرائيليين يرون أنهم منقسمون، سياسياً ودينياً، وخلصت نتائج الاستطلاع إلى توجيه تهم إلى قادة الأحزاب بتورطهم بالخلافات القائمة وجرّ البلاد إلى انتخابات ثالثة؛ حيث يرى ما نسبتهم 42% أن نتنياهو يتحمل مسؤولية التورط في إجراء انتخابات جديدة، بينما يرى 35%؛ أن أفيغدور ليبرمان زعيم إسرائيل "بيتنا" هو المسؤول عن إجراء الانتخابات، في حين أن ما نسبتهم 4% اتهموا غانتس بذلك، وفور إعلان المستشار القضائي للحكومة اتّهام نتنياهو ونشر مضمون لوائح الاتّهام ضده، التي شملت تهم تلقي رشوة واحتيال وخيانة الأمانة، خرج حزب الليكود بحملة واسعة لدعم رئيس الوزراء في مواجهة حملة اليسار وحزب العمل، المطالبة باستقالته، في حين رأى وزير المواصلات يسرائيل كاتس، أن نتنياهو من أكثر رؤساء الحكومات الذين ضحوا بحياتهم من أجل أمن إسرائيل وتعزيز مكانتها الدولية، وتوجه إلى اليسار قائلاً إنه طالما لا يوجد مانع قانوني لولاية نتنياهو كرئيس للحكومة، فإن بإمكانه البقاء في منصبه، و فقط الجمهور وأعضاء الكنيست هم الذين سيحسمون بشكل ديمقراطي من يقود إسرائيل في فترة التحديات هذه المليئة بالمخاطر.

شن نتنياهو في الفترة الثانية لتوليّه منصب رئاسة الوزراء حربين على غزة، أولاهما في 2012 لثمانية أيام، والثانية في 2014 واستمرت قرابة خمسين يوماً. وتبنى سياسة الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية بشكل واسع، وصادق على العديد من قرارات الاستيطان وبناء الوحدات السكنية للإسرائيليين في

القدس والضفة الغربية. كما تزايدت في عهده الاقتحامات الإسرائيلية للمسجد الأقصى وتهجير الفلسطينيين من القدس ومناطق أخرى.

من أبرز أحداث محطات مشواره السياسي شنُّ القوات الإسرائيلية - في فجر 31 أيار 2010- هجوما أطلقت عليه عملية نسيم البحر أو رياح السماء على "أسطول الحرية" الذي كان يتألف من ست سفن ثلاثة منها تركية وسفینتان بريطانیتان وسفينة مشتركة بين كل من اليونان وإيرلندا والجزائر والكويت، وكانت تحمل مواد إغاثة ومساعدات إنسانية ونحو 750 ناشطا حقوقيا وسياسيا بينهم صحفيون يمثلون وسائل إعلام دولية كالجزيرة.

واقتمحت قوات إسرائيلية خاصة سفن أسطول الحرية الذي كان متجها إلى كسر الحصار المفروض على غزة، وهي سفينة "مافي مرمرة" التركية، مما أسفر عن مقتل تسعة مدنيين أترك.

توترت العلاقات بين أنقرة وتل أبيب. وعلى خلفية ذلك أعلن نتنياهو في آذار 2013 اعتذاره للشعب التركي عن أي خطأ قد يكون قاد إلى خسارة في الأرواح، ووافق على إنجاز اتفاقية للتعويضات لضحايا الهجوم على سفينة "مافي مرمرة".

شن نتنياهو منذ أن شكل حكومته في عام 2009 موجات من الحملات السياسية والإعلامية التحريضية ضد الفلسطينيين مطالباً إياهم والعرب بالاعتراف بإسرائيل دولةً يهودية. كما صرح لصحيفة "إسرائيل اليوم" بأن إسرائيل لا تريد العرب أن يكونوا مواطنين ولا رعايا فيها. وفي 23 تشرين الثاني 2014 صوتت حكومة نتنياهو على قانون يعتبر إسرائيل دولةً قومية لليهود. وبموجب هذا القانون يكون التعريف بإسرائيل في القوانين الأساسية التي تحل محل الدستور "دولة قومية للشعب اليهودي" بدلا من "دولة يهودية وديمقراطية" مما يفتح الباب على إضفاء الطابع المؤسسي على التمييز ضد العرب. وتم التصويت على نسختين من مشروع القانون قدمهما نائبان من الائتلاف الحكومي اليميني الذي يقوده رئيس الوزراء بنيامين

نتتياهو، هما زئيف ألكين من حزب الليكود وإيليت شاكيد التي تنتمي إلى حزب البيت اليهودي اليميني القومي المتطرف.

2 - تجربته مع حزب الليكود:

منذ سقوط حكومة ايهود أولمرت واستقالته عام 2009 بداعي تورطه وإدانته بالفساد لم تشهد المعركة الانتخابية البرلمانية في إسرائيل أي تنافس حقيقي كما هو الحال للانتخابات في العام 2019 ، فخلال السنوات العشر الماضية لم يبلغ أي حزب من الأحزاب الاسرائيلية مستوى تشكيل منافس حقيقي لحزب الليكود بزعامة نتتياهو الى ان ظهر في هذه الانتخابات حزب "أزرق أبيض" بزعامة بيني غانتس رئيس أركان الجيش الأسبق ويثير لبيد وزير المالية السابق، والذي منحته كل استطلاعات الرأي تفوقاً طفيفاً على حزب الليكود، حيث يحسب الحزب على معسكر يمين الوسط في إسرائيل،. وهنا لا بد من الإشارة الى قضية ذات أهمية بالغة وهي أن الحملة الانتخابية لدى الحزبين (الليكود وأزرق أبيض) تخلو تقريباً من برنامج سياسي حقيقي يجيب على التساؤلات الأساسية المطروحة من قبل الناخبين والاعلام في إسرائيل، وفي حقيقة الامر فإن الفروق في هذا الاطار بين الحزبين ليست بالكبيرة فكلاهما مثلاً يبقي على القدس عاصمة موحدة لإسرائيل كما أنهما يعتبران الجولان جزءاً من "أرض إسرائيل"، أما بخصوص الضفة الغربية التي يرى فيها الإسرائيليون كنزاً استراتيجياً، ففي حين يقول نتتياهو أنه سيعمل على ضم مناطق ج إلى إسرائيل، يصرح بيني غانتس بأنه سيعمل على ضم التجمعات الاستيطانية الكبرى وفي كلتي الحالتين فلن الأمر سيعني مصادرة نسبة كبيرة من مساحة الضفة الغربية.

يعتمد حزب الليكود بشكل أساسي على إنجازاته في الأعوام السابقة في مختلف المجالات، ويركز على نقطة القوة لديه والمتمثلة في وجود شخصية هامة مثل نتتياهو يتمتع بخبرة طويلة في رئاسة الحكومة، حيث يعتبر نتتياهو ثاني رئيس وزراء في إسرائيل بعد بن غوريون من حيث السنوات التي قضاها على كرسي رئاسة الحكومة، إضافة إلى ما يتمتع به نتتياهو من علاقات شخصية قوية مع عدد مهم من زعماء

العالم وفي مقدمتهم الرئيس الأميركي دونالد ترمب، وفوق ذلك تمتعه بكاريزما مؤثرة وقدرات خطابية عالية لها أثرها في الناخب الإسرائيلي، في المقابل يفتقد منافسه بيني غانتس لأي خبرة سياسية، كما أنه وطوال الحملة الانتخابية افتقد القدرة على طرح برنامج بديل حقيقي لما يقدمه الليكود، وقد اكتفى بالشعار القائل "أي أحد المهم الا يكون نتنياهو" محاولاً التركيز على قدرته في حل مشكلة غزة وردع المقاومة هناك في ظل فشل نتنياهو في هذا المجال.

قد يحاول الطرفان نفي إمكانية أن يتعاونوا في حكومة وحدة وطنية بعد الانتخابات، حيث صرح نتنياهو بالقول: "إنني لن أقبل أن يكون غانتس وزيراً للدفاع في حكومتي، بينما رد عليه غانتس بالقول إنني لن أقبل بتعيين نتنياهو وزيراً للمالية في حكومتي". بالطبع فلن هذه التصريحات لا قيمة لها بعد الانتخابات كما عودتنا السياسة الإسرائيلية، والهدف منها محاولة كل طرف زيادة حصته من الأصوات في المعسكر نفسه، حيث يسعى نتنياهو زيادة مقاعد حزب الليكود على حساب الأحزاب اليمينية الأخرى، بينما يهدف غانتس الى الحصول على اكبر نسبة من الأصوات على حساب حزب العمل وميرتس من الوسط واليسار، ويبقى السؤال الأهم الذي ينتظر نتنياهو بعد الانتخابات هو قرار المستشار القضائي في الملفات الجنائية المقدمة ضده للنياحة العامة.

3- نتنياهو كحالة فريدة من نوعها:

شكل بنيامين نتنياهو حالة فريدة من نوعها في تجربة كيان العدو السياسية. فمنذ تأسيس دولة الاحتلال الإسرائيلي عام 1948 وحتى اليوم لم يتمكن أي من قياداتها، رغم أن بعضهم من المؤسسين ومن الجزائرات العسكريين الذين قاموا بأدوار كبيرة ومؤثرة، من الاستمرار في الحكم لفترة زمنية طويلة كما فعل نتنياهو. فمنذ عام 1996 تمكن نتنياهو من البقاء في رئاسة الوزراء لأربع دورات، الأولى ما بين 1996-1999، وثلاث دورات متتالية منذ 2009 حتى الآن، أي ما يقارب أربعة عشر عاماً، مع العلم أن رئيس الوزراء في دولة الاحتلال يتمتع بصلاحيات واسعة في حين أن منصب رئيس الدولة هو منصب

فخري بصلاحيات محدودة جدا . الأمر الذي جعل من نتياهو حالة تستوجب التوقف عندها ودراستها، لا سيما أننا أمام شخصية سياسية يمينية متطرفة تحمل الكثير من القناعات والأفكار العنصرية التي تشكل خطرا على المنطقة بأكملها وعلى استقرارها. وعلى الرغم من كثرة الادعاءات والتتظير لفكرة أن الكيان الإسرائيلي هو الديمقراطية الوحيدة في المنطقة، وأنه كيان يعتمد الأساليب العنصرية والديمقراطية في إدراته لمؤسساته السياسية، وبرغم أنه كيان علماني رأسمالي، إلا أن قياداته لم تتج يوما من تأثير الروايات الدينية والأيدولوجية، ولم تتوقف يوما عن استغلال الدين والأيدولوجيا في خطابها الداخلي والخارجي، لكن ما يميز بنيامين نتياهو عن سبقه أنه فاقهم في التطرف المستند إلى الدين والادعاءات التاريخية والحضارية المتوارثة.

3 - مستقبل منوط بالاشكاليات:

لقد ركزت الحملات الانتخابية عام 2019 على شيء واحد ووحيد فقط هو - بنيامين نتياهو ومستقبله وما إذا كان سيواصل شغل منصب رئاسة الحكومة أم انه يقترب من نهاية حكمه.

واعتقد الكثيرون أنه حتى لو نجح في تشكيل الائتلاف المنشود في المستقبل فإن إشكالية مستقبله السياسي ستبقى على جدول الأعمال العام بسبب احتمال أن يقرر المدعي العام توجيه الاتهام إليه وارغامه على الاعتزال، وقد رأى بعض المحللين أنه بصرف النظر عن نتائج الانتخابات المكررة، فإننا نقرب بالفعل من حقبة ما بعد نتياهو. إلا أن بعض المحللين وقفوا ضد هذه الفرضية، ورأوا أن إسرائيل تشهد حالياً إجماعاً أيديولوجياً واسعاً يحيط بالقضايا الرئيسية المدرجة على أجندة الدولة السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وهذا الإجماع واسع الانتشار بحيث يصعب العثور على أي اختلاف كبير في النهج بين القوى السياسية الأساسية المتنافسة في الانتخابات، وبالتالي، فليس من المستغرب أن تركز معظم الأحزاب حملاتها السياسية على الشخصيات الفردية، واتهام نتياهو بالتالي بالفساد وخيانة الأمانة، أو ان تنسب إليه فائض القوة النسبية في قدرته على إدارة البلاد مقارنة بمنافسه الرئيس، بيني غانتس. وبينما يعتقد بعض

المحللين أن إسرائيل تقترب من "فترة ما بعد نتنياهو"، يجادل آخرون مثل دورون ماتسا، المدير السابق لقسم الأبحاث السياسية والاستراتيجية في مكتب رئيس الوزراء الصهيوني بن عامي 1993-2014 في مقال له في مجلة فاثوم بأنه بغض النظر عن مستقبل نتنياهو الشخصي، فإن سياساته الدبلوماسية والأمنية والاقتصادية البراغماتية على نطاق واسع - بدلاً من خطابه العدواني في بعض الأحيان - يتمتع بإجماع أيديولوجي واسع داخل "المجتمع الإسرائيلي"، وفي ضوء ذلك، بغض النظر عن سيفوز في الانتخابات المقبلة، فمن المرجح أن تستمر على يديه هذه السياسات نفسها في المستقبل المنظور.

4 - نتنياهو سيدخل التاريخ كمحطم لسلطة القانون:

الكاتب المعروف مئير شليف، وفي مقال نشره مؤخراً، كتب أن بنيامين نتنياهو «لن يتم تذكره بأي صورة ايجابية... والأشخاص المرموقون عادة يجب عليهم فعل أمر كبير حقاً، سواء أكان جيداً أم سيئاً، كي يحصلوا على مكانة في التاريخ». وتابع أن نتنياهو لم يحقق حلاً للنزاع مع الفلسطينيين. وساهم في عدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية في إسرائيل، ولم يخترع أي شيء.

ولكن التاريخ ليس خطأ مستقيماً يصل بين الأعمال الخارقة. والنظرة التاريخية تفحص ما حدث بين المرحلة التي دخل فيها الزعيم إلى منصبه وبين النقطة التي غادر فيها هذا المنصب.

لقد كان موسوليني وفرانكو ديكتاتوريين بارزين حاربا المعارضين لهما بكل السبل. وكانا من أتباع مدرسة فاشية - شمولية، وحصلوا على دعم شعبي كبير.

موسوليني، الذي جلب لنفسه نهايته المريرة، لم يبق حرفاً منسياً في تاريخ إيطاليا. وفرانكو، الذي كان طاغية، لكنه عرف كيفية الامتناع عن التورط في الحروب، لم يختف من تاريخ إسبانيا.

وبدون المقارنة، فإن نتياهو أيضا سيتم تذكره كزعيم وقف سنوات طويلة على رأس الحكومة. الكثيرون سينسبون إليه إنجازات اقتصادية وأمنية. ولكن هذا ليس ما سيتذكرونه لنتياهو، بل الجراح التي نثرها على طريق إسرائيل".

وتابع الكاتب: "نتياهو جعل النزاع مع الفلسطينيين أعمق، وأوقف الشعبين على شفا كارثة محتملة. بتأييد مجموعة مسيحية ومؤمنين بالحكم بالقوة، نسير نحو مواجهة لا مناص منها. نتياهو حول سياسة إسرائيل إلى صناعة كذب «مشروعة». فهو يكذب، ومساعدوه ووزراؤه يكذبون أيضا. هو يفعل ذلك بصورة جيدة جدا، حيث إن الحقيقة تعتبر كذبا بالنسبة لأجزاء من الجمهور".

ورأى شيلف أن "نتياهو حرض بشكل متعمد مجموعات مختلفة من الجمهور الواحدة ضد الأخرى. هكذا كان مثلا في قضية المجند اليئور ازاريا التي اختار فيها احتضان الابن الذي تم تقديمه للمحاكمة، وأدار ظهره لرئيس الأركان الذي يحافظ على القانون. ونجح نتياهو في أن يخرج من القاموس مصطلحات مثل "احتلال" و"فلسطينيين" و"دولتين". وحول مصطلحات مثل "يساري" و"عربي إسرائيلي" إلى شتيمة. وهكذا بالضبط تعاملت دول فاشية مع مصطلحات مثل "يهودي" و"شيوعي". لقد أعطى نتياهو أفضلية للإنجازات الفردية على التضامن الاجتماعي، القيمة التي وقفت في أساس الدولة. لقد أورث للإسرائيليين الرؤية الأمنية الأميركية للرأسمالية. لقد أزال الخجل من حياتنا العامة. ذات يوم وعندما كان الخجل سائدا، كان هناك أشخاص عامون فضلو إنهاء حياتهم عند اتهامهم بمخالفات جنائية. والآن السياسيون الذين تقدم ضدهم لوائح اتهام يحظون بالترقية.

إن نتياهو هو رئيس الحكومة الأول الذي تحدى بشكل علني سلطة القانون وجهاز تنفيذ القانون. وهو وقف وراء المظاهرات ضد جهاز القضاء والإعلام وطلب من أتباعه المشاركة فيها، وكان أكثر من دعم التصريحات المرفوضة على صيغة: «أفيحاي مندلبليت وشاي نيتسان هما رأس الأفعى». المظاهرة كانت علامة تاريخية في الطريق، بالضبط مثلما لم يتم نسيان المظاهرات ضد التعويضات الألمانية والمظاهرات في ميدان صهيون. وفي الختام رأى شيلف أن بنيامين نتياهو سيدخل كتب التاريخ، حتى لو بسبب طلبه من مؤيديه تحطيم سلطة القانون، وحتى لو ظهرت إلى جانب اسمه نجمة غير محترمة".

بعد عودته من عمله بالأمم المتحدة، أُنتخب عضواً في الكنيست عن حزب الليكود 1988، وعمل مساعداً لوزير الخارجية، وكان له دور بارز في مؤتمر مدريد للسلام عام 1991.

ظل معارضا بقوة لحكومتى إسحاق رابين وشمعون بيريس، واستطاع هزم منافسه عن حزب العمل بيريس بفارق بسيط في انتخابات أيار 1996. ومن ثم وقف ننتياهو بكل حزم وعزم ضد محاولة إسحاق رابين واليسار الإسرائيلي في التسعينيات لتحويل المجتمع لإسرائيلي عن مؤسسته اليهودية الثقافية إلى نموذج ليبرالي عالمي، والى مجتمع قائم على هوية مدنية مجردة مماثلة لتلك الموجودة في دول أوروبا الغربية. ومنذ ذلك الحين، نجد أن ننتياهو هو الذي أدى دوراً رئيساً في تأسيس نهج بديل قائم على الفكرة التي سميت باسم "الأرض الوسطى". وفي الجوهر، تطلب هذا النهج من إسرائيل أن تكف عن السعي لتحقيق الأهداف المثلى وبدلاً من ذلك، تقدم نهجاً أكثر واقعية في صنع السياسات - سياسياً / استراتيجياً واجتماعياً - اقتصادياً، ومن الناحية الإستراتيجية، كان هذا يعني أن إسرائيل تتبنى مبدأ الابتعاد عن نموذج الدولتين واتفاقيات الوضع النهائي. وقد حقق هذا المفهوم أي "الأرض الوسطى" عدداً من النجاحات، حيث حافظت إسرائيل على أمن واستقرار نسبيين في الضفة الغربية، حيث قامت بالتعاون الأمني والاقتصادي مع السلطة الفلسطينية (بينما يتقاتل الجانبان في الوقت نفسه في الساحة الدبلوماسية الدولية). وقد قاتلت إسرائيل حماس ولكن من دون الضغط لإعادة احتلال غزة والإطاحة بها. ومن دون مهاجمة إيران مباشرة، حاولت إسرائيل كبح مشروعها النووي وكانت نشطة في سوريا لمنع الجمهورية الإسلامية من تحويل سوريا إلى قاعدة معادية أمامية. ونجحت إسرائيل أيضاً في إحداث ثورة في علاقاتها مع العالم العربي، كما أنها لم تأخذ بالحسبان إلى حد ما الصلة بين التطبيع الإقليمي والسلام مع الفلسطينيين. وفي الوقت نفسه، سمحت البراغمية الاقتصادية الإسرائيلية بالتخلص من الانهيار المالي. وفي حين أن هذا الإطار المفاهيمي غير العاطفي قد تلاقى مع عملية واقعية داخل المجتمع الإسرائيلي في أعقاب الرؤى "الطوباوية والمتفائلة" من التسعينيات، إلا أنه في الواقع له جذور تاريخية عميقة. فقد اعتمد هذا النهج الواقعي إلى حد كبير، على المبادئ التي وضعها ديفيد بن غوريون والقادة الأوائل لحزب العمل وفقاً لهذا المنطق، فإن رئاسة بنيامين ننتياهو للحكومة خلال العقد الماضي - باستثناء أسلوبه الخاص وخطابه وأخلاقياته - مثلت في الواقع

شكلاً من أشكال إعادة الصهيونية إلى مصادرها الأيديولوجية والتاريخية، رغم أن نتياهو قد اتبع طريق بن غوريون من خلال تكييف مقارنة واقعية وعملية، فقد فعل ذلك مع تقدمه في الخطاب "التحريري"، الذي خلق فجوة مع السياسات المدروسة والسياسات المتأنية. ويمكن العثور على مثال على هذا التناظر بين الخطاب المحارب والسياسة المتأنية في غزة، حيث تصدر الحكومة تصريحات عدوانية تجاه حماس من ناحية، لكنها في الوقت نفسه، كانت تتردد في بدء جولات من الصراع وتفضل الترتيبات مع حماس عبر مصر وقطر.

من الممكن العثور على مثال آخر لهذه الفجوة بين الخطاب والسياسة في القانون الأساسي للدولة، ذلك ان القانون لم يغير أي شيء مهم من حيث الواقع، واحتفظ بتعريف هوية دولة "إسرائيل" وحافظ على المبادئ التي تعطي الحق الجماعي "للشعب اليهودي" لوحده في تصميم الأجندة الوطنية، وتحديد طبيعة المجال العام، والبت في تقسيم موارد الدولة، علاوة على ذلك، أنفقت حكومة نتياهو مليارات الدولارات لتطوير واحدة من أكبر الخطط على الإطلاق لمساعدة القطاع العربي والمساعدة في اندماجه في الاقتصاد الوطني، ولكن من خلال إضفاء الطابع الرسمي على هذا الواقع عبر التشريعات، إلا أن نتياهو أخذ القضية الحساسة للعلاقات اليهودية العربية ووضعها على جدول الأعمال العام بطريقة عدوانية. وعلى الرغم من التوتر بين الخطاب العدواني والسياسة المدروسة بعناية، نجح نتياهو في كسب ثقة الجمهور "الإسرائيلي"، إلى الحد الذي يبدو أنه رفض الحجج التي يوجهها معارضوه بالتركيز على الفساد وخيانة الامانة وبدلاً من ذلك ركز على التمييز بين تحقيقات الفساد والطريقة التي يدير بها نتياهو شؤون البلاد. ولم تصبح مقارنة نتياهو مقبولةً في أوساط الجمهور "الإسرائيلي" فحسب، بل ترسخت داخل النظام السياسي، وعكس إنشاء حزب "أزرق- أبيض"، برئاسة ثلاثة رؤساء أركان سابقين، توسيع هذا النموذج الواقعي الصهيوني وتحوله إلى مركز الثقل السياسي داخل المجتمع والسياسة الإسرائيليين. وأي شخص يقرأ بيان حزب أزرق - أبيض سوف يلاحظ أوجه التشابه مع مواقف نتياهو في جميع المجالات تقريباً - خاصة في القضايا الدبلوماسية والاقتصادية الكبرى، حتى في الجولة الكبيرة من المقابلات التي أجراها بيني غانتس، قدم مواقف واقعية وسطية، وذلك في محاولة لعدم معارضة كلمة "سلام" ولكنه حذر أيضاً في الوقت نفسه من

إمكانية التوصل إلى اتفاق مع الفلسطينيين على أساس معايير كلينتون ومبدأ الدولتين لشعبين، و ضمن قائمة هذا الحزب يلاحظ المرء الابتعاد عن الفكرة الأيديولوجية التي حددت هوية "إسرائيل" خلال التسعينيات، فيائير لايبيد، رئيس حزب (يوجد مستقبل) "يش عتيد" (أحد المكونات الرئيسية لحزب ازرق ابيض)، كان يجلس سابقاً في حكومة نتنياهو، وشغل منصب وزير المالية وشكل تحالفاً سياسياً مع رئيس البيت اليهودي آنذاك، نفتالي بينيت، الذي يمثل المجتمع الديني الوطني المتطرف والمستوطنين في الضفة الغربية، ويمكن تصنيف الأفراد الآخرين في القائمة - مثل وزير الخزانة السابق تسفي هاووزر - أيديولوجياً وسياسياً مع الليكود.

في كل حال نجد أن التشابه الإيديولوجي بين الحزبين الرئيسيين (الليكود وازرق ابيض) يشير إلى عملية الهيمنة الأيديولوجية داخل الكيان القائمة على مقارنة واقعية تميل إلى تفضيل الحل الوسط على المقاربات المطلقة، وخلال العقد الماضي، لم يحدد نتنياهو اتباع هذا الاتجاه فحسب، بل استخدمه أيضاً بنجاح وبراعة لتعزيز المصالح الوطنية للكيان. وبالتالي فإن سياسات نتنياهو - بدلاً من خطابه - قد فازت بالفعل في الحملات الانتخابية وسيتم توارث مبادئ منهجه التي ستحدد سياسات الحكومة المقبلة.

5 - معركة وراثة نتنياهو:

إن الاعتقاد السائد بين الأوساط الإسرائيلية، هو أن ولاية الكنيست المقبلة، ستكون قصيرة زمنياً. وهناك من يشك في أنها ستصمد لعامين؛ بادعاء أن قراراً نهائياً بمحاكمة بنيامين نتنياهو بتهم فساد، بمستوى يمنعه من مواصلة الحكم، سيقود إسرائيل إلى انتخابات جديدة أخرى. وفي هذه الحالة، سيكون السؤال الأكبر المطروح هو: من سيخلف نتنياهو في حزب الليكود؟، وهل سيبقى هذا الحزب على حاله المتقدم اليوم ام سينقسم على نفسه؟ لكن مسبقاً يمكن القول إنه مهما سيكون الامر، فلن يكون ثمة تغيير في جوهر السياسات الإسرائيلية.

بداية يجب القول، إن كل الاحتمالات واردة في ما يتعلق بنتنياهو: بمعنى اتخاذ قرار جدي بمحاكمته بتهم تعد خطيرة، بموجب القوانين الإسرائيلية، المتعلقة "بنزاهة الحكم"؛ أو أنه في نهاية المطاف سيواجه لائحة اتهام هامشية، كما جرى مع وزير الحرب السابق أفيغدور ليبرمان، ليوصل حكمه من دون منافس حقيقي.

إن من يتابع التعليقات و"التحليلات" الإسرائيلية، بعد إجراء الانتخابات الداخلية، بما تتضمن من تعابير، يشعر نفسه كأنه أمام تعليقات على مباراة كرة قدم، إذ أن كل الأحاديث تجري عن منافسات على مواقع متقدمة، وعن سعي نتنياهو إلى استبعاد "النجم" العائد إلى الكنيست، الوزير غدعون ساعر، بزعم أنه المرشح لخلافة نتنياهو في زعامة الليكود.

وتخلو التعليقات من أي حديث عن منافسة أو جدالات داخل الليكود، حول برامج سياسية ونهج، لأنه أصلاً لا توجد داخل هذا الحزب تباينات كهذه، بل المنافسة هي على من هو أشد تطرفاً ضد الشعب الفلسطيني، ومن "بقدرته" ضمان "أرض إسرائيل الكاملة"، وفي هذه الخانة يبرز شخص المنافس ساعر.

ولكن في حال اضطر نتنياهو للنزول عن رأس هرم الحكم الصهيوني، فإن حزبه سيعود إلى دائرة الصراعات الداخلية، إذ أن نتنياهو حرص، منذ أن عاد لرئاسة الحزب في العام 2006، على استبعاد كل شخصية في حزبه، لديها احتمال ولو بسيط جداً، بأن تشكل تحدياً له على رئاسة الحزب. وكل الأسماء التي نراها اليوم، بمن فيها ساعر، الذي يحظى بأضواء إعلامية، ليست بمستوى النجومية التي يحظى بها نتنياهو.

ومن الممكن القول، إن أي شخص سينتخبه الحزب لرئاسته، سيواجه خصومة شديدة من شخصيات منافسة، وهذه وصفاً سهلة لإضعاف قوة الليكود، وحتى الوصول إلى حالة انشقاق، ولكن في خلفية كل هذه الصراعات المتوقعة، فهي منافسات شخصية وليست سياسية على الإطلاق.

وأزمة كهذه في الليكود، ستعمق الأزمة القائمة منذ قرابة 25 عاماً في الحلبة السياسية الإسرائيلية: برلمان مشنت، وغياب الكتلة البرلمانية التي تستحوذ على أكثر من ثلث المقاعد، وظهور أحزاب كفقاعات مؤقتة،

تدوم لولاية واحدة أو اثنتين، لتختفي بالسرعة ذاتها التي ظهرت فيها. وهذا ما تدل عليه استطلاعات الرأي التي تظهر تباعا.

الانتخابات في الليكود أظهرت وجه الحُكم الصهيوني الحقيقي، ليس فقط على مستوى التمسك بالسياسات العدوانية الدموية ورموزها، وإنما أيضا على مستوى الفساد المستشري في مؤسسات الحُكم، وتصل أطرافه إلى العالم السفلي. ولا غرابة من أنه في الآونة الأخيرة، كثرت المقالات التي تظهر في الصحف الإسرائيلية، وتصف نتنياهو بالأزعر، وهو كذلك بالتأكيد.

فالحزب أعاد انتخاب وزير ونائب، متورطين بقضايا فساد. وهما: وزير الرفاه حاييم كاتس، الذي صدر ضده قرار أولي بتقديمه للمحاكمة في قضايا رشوة وخيانة الثقة. والنائب دافيد بيطان، الذي يُعد من أقرب المقربين لنتنياهو، ويواجه تحقيقات منذ أكثر من عام ونصف العام، بشأن تلقي رشوة وأموال مشبوهة من العالم السفلي، حينما كان نائب رئيس بلدية إسرائيلية؛ وحسبما ينشر، فإن تقديمه للمحاكمة هي مسألة وقت.

وينضم هذان لنتنياهو، الذي ينتظر قرار المستشار القضائي للحكومة بشأن تقديمه للمحاكمة في ثلاثة ملفات. ولن تكون "مخاطرة زائدة"، بأن نتوقع أنه بعد فترة من الانتخابات، ستتكشف ملفات أخرى ضد آخرين، كما دلت تجربة العقدين الآخرين، على الأقل. وما يراد قوله، إن الفساد ينخر في حزب الليكود، بدءا من رأسه المتعفن، ومن خلاله في مؤسسات الحُكم. وقد قلنا، ولكن أيضا يوجد إسرائيليون كثيرون قالوا في ما مضى، إن النظام الدموي الذي مارس الاحتلال والاستبداد والعنصرية، هو بالتأكيد نظام فاسد، أيضا في قضايا الداخلية.

انسجاما مع ما ذكرناه آنفاً فلن حزب الليكود بحسب المحللين الاسرائيليين بات يتحضر لمعركة وراثة رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، وبينما يحاول قادة الحزب إبداء الدعم لزعيمهم المههدد في لوائح الاتهام الجنائية المرتقبة في الظاهر، إلا أن ما يحصل وراء الغرف المغلقة، وفي الانتخابات الداخلية " البرايمرز" التي كان سيشهدها الحزب، إنما يشبه مسدسا موضوعا على الطاولة، وهناك من يتحضر لإطلاق النار منه". علما أنه منذ عام 2005 لم يشهد الليكود أية عملية انتخابات داخلية جديدة لقيادته، برغم وجود عدد

غير قليل من الطامحين لهذا الموقع، لكن المرحلة الحالية التي يمر بها الحزب حساسة للغاية، بحيث لم يرد أحد من هؤلاء الإتيان بسلوك قد يكلفه غالباً. وفي بازار المرشحين لقيادة الليكود، يظهر الوزير السابق غدعون ساعر المرشح الأوفر حظاً لزعامة الليكود في اليوم التالي لغياب نتنياهو، فهو الخصم الأكثر ظهوراً أمامه اليوم، وخاض الاثنان سجلات حادة على الملأ في السنوات الأخيرة. وبناء على الاستطلاعات داخل الحزب التي يتفوق فيها نتنياهو فإن ساعر يحظى مع ذلك بفرص متقدمة، وحتى حين وصل إلى الموقع الرابع في قائمة الليكود للانتخابات الأخيرة فقد بلغها بقدراته الذاتية، وليس بسبب قربه من نتنياهو، حيث خاض هذه المعركة ببديه العاريتين، وبدون إمكانيات أو أدوات مادية، وفعل المستحيل من أجل ذلك. وفي الوقت الذي يتقرب معظم الوزراء من نتنياهو من أجل منحهم موقعا وزاريا، فإن ساعر لم يفعلها، حتى إن هناك من يقول إن الحملة المضادة التي نظمتها حملة نتنياهو ضد ساعر قد أفادته من حيث لا يريد رئيس الحكومة.

في المرتبة الثانية يأتي إسرائيل كاتس وزير الخارجية الذي يرى نفسه ممسكا بملف كبير وخطير في الحكومة، وهو الرجل الثاني فيها بعد نتنياهو، وبعد سنوات من رفض نتنياهو مقاسمة وزراء آخرين لمهامه وحقائبه، فقد استطاع كاتس أن يكسر الحاجز، ويحسن موقعه الحزبي على أمل أن يكون صاحب الحظ الأوفر في الوراثة، إذا ما غاب الرجل الأول عن المشهد السياسي. وصحيح أن كاتس قد أمسك بين يديه بالموقع الوزاري الأهم في الحكومة، لكنه بالتأكيد ليس اللاعب الوحيد في الملعب. والمرشح الثالث في قائمة المتنافسين لقيادة الليكود هو وزير الأمن الداخلي غلعاد أردان الذي يحافظ على نفسه منذ 13 عاما في الثلاثي الأول لقيادة الحزب، ويعتقد أن توليه لهذه الوزارة تمنحه الأهلية والجدارة للمنافسة على معركة اليوم التالي، وهو يعتبر من المقربين جدا لنتنياهو، والمسوقين لسياساته. أما المرشح الرابع الذي يظهر على السطح مجدداً، فهو يولي أدلشتاين رئيس الكنيست الذي سجل لنفسه جملة إنجازات مرموقة حتى وصل إلى هذه القمة، فقد حصل على الموقع الأول في القائمة الانتخابية لليكود، رغم أنه لا يعتبر من اصحاب الخطوة القريبة من نتنياهو. وهذا يعني أن أدلشتاين صاحب شعبية واسعة في الحزب بعيدا عن

توصية نتنياهو، فقواعد الليكود ترى فيه شخصية رسمية، وفي الوقت ذاته لا يخوض معركة شخصية لزعامة الحزب، رغم استمرار التوتر بينه وبين نتنياهو.

على الرغم من التأييد الجارف الذي حصل عليه نتنياهو، في الشارع اليهودي اليميني وحصوله الدائم على أكبر نسبة تأييد في الاستطلاعات، أصابته الصدمة عندما علم أن 300 شخص فقط من مجموع 3700 الأعضاء في المجلس المركزي لحزبه «الليكود»، حضروا الجلسة المقررة لمنع التمرد عليه. وقد تغيب هو نفسه عن الجلسة عندما علم بهزال عدد الحضور. وكان مساعده نتنياهو قد حاولوا إجراء انتخابات داخلية في الليكود بغرض تثبيتته كمرشح وحيد باسم الحزب في الانتخابات القادمة، أيا كان موعدها. لكنهم تراجعوا عندما تجرأ النائب جدعون ساعر وأعلن استعداده للتنافس ضده. واستبدلوا بالاقتراح عقد جلسة للمجلس المركزي، الذي يعتبر أهم هيئة في الحزب والأكثر نفوذاً وصلاحيات، كما يعتبر ساحة نتنياهو الأقوى، بفضل التأييد الواسع له فيه.

وقد عقد المجلس جلسته، رغم هزال عدد الحضور (8 في المائة). ووقف أحد أعضائه يهاجم نتنياهو لأنه لم يهتم بحزب الليكود، قائلاً: «لدينا رئيس حكومة جيد جداً ولكنه سيئ جداً كرئيس حزب». إلا أن أكثرية الحضور وقفت إلى جانب نتنياهو وقرروا بشبه إجماع أن نتنياهو، هو «المرشح الوحيد للحزب لرئاسة الحكومة، طيلة فترة عمل الكنيست الذي تم انتخابه في 17 من أيلول الماضي، والحزب بقيادة نتنياهو لا يدخل في حكومة إلا برضى نتنياهو وتأييده الشخصي». وجاء هذا النص، الذي يعتبر غير مسبوق في السياسة الإسرائيلية بغرض سد الطريق على أي عضو كنيست من الليكود يفكر بالتمرد على نتنياهو والانشقاق عن الليكود لتشكيل حكومة مع حزب الجنرالالات ازرق ابيض «كاحول لافان»، الذي يترأسه بيني غانتس.

وفي أعقاب هذا القرار، أصدر الليكود بياناً فسر فيه القرار قائلاً: «خلال فترة الكنيست الـ 22، لن يشارك حزب الليكود سوى في حكومة يترأسها بنيامين نتنياهو، سواء كان ذلك طيلة ولاية الحكومة، أو خلال جزء من الفترة، في حال الاتفاق على تناوب». وقد اعتبر جدعون ساعر هذا الاجتماع «زائداً» وقال إنه «لم تكن هناك حاجة لاجتماع المجلس المركزي للحزب، إذ إنه لا أحد ينكر منصب رئيس الحكومة كرئيس

لليكود. فعندما سيتم الإعلان عن انتخابات على زعامة الحزب، كما دعا نتنياهو نفسه خلال الأيام الماضية، يفتح باب الترشيح وأنا سأترشح للمنافسة على المنصب».

ولكن منافسا آخر ظهر في الليكود على منصب رئيس الحزب ومرشحه لرئاسة الحكومة، هو رئيس بلدية القدس الغربية السابق، نير بركات، المعروف بقربه من نتنياهو. فقد أعلن أنه يساند نتنياهو حتى آخر لحظة يبقى فيها رئيسا للحكومة: «ولكن في اللحظة التي يختار فيها أن يترجل فإنني سأرشح نفسي». وقال بركات إنه «واثق من الفوز على جميع المرشحين والمنتافسين الآخرين». ويعتبر بركات أحد أثرياء إسرائيل، وتقدر ثروته بنصف مليار شيكل (الدولار يساوي 3.5 شيكل). وهو يستخدم نجاحه الاقتصادي في دعايته، فيقول: «المرشحون الثلاثة على رئاسة الليكود (ويقصد النائب جدعون ساعر ووزير الخارجية إسرائيل كاتس ووزير الأمن الداخلي جلعاد اردان)، طيبون ولكن أيا منهم لم يخض في حياته تجربة إبداعية ولم يمتحن في العلاقات الدولية ولم ينجح في إدارة أي مشروع جدي مثلي».

ويرى المراقبون أن الحديث عن خلافة نتنياهو من الآن بات يزعجه شخصيا، ولذلك فإنه يلمح بأنه لا يؤيد أيا من المرشحين الأربعة. بل يطرح اسما خامسا لخلافته، هو يوسي كوهن، رئيس «الموساد» (جهاز المخابرات الخارجية).

المعروف أن نتنياهو ما زال يحاول تشكيل حكومة يمينية ضيقة، من خلال السعي لشراء ذمم بعض النواب من حزب اليهود الروس (الذي يتزعمه أفيغدور ليبيرمان)، ومن حزب الجنراليات «كاحول لافان» وحتى من حزب العمل، ونقلهم إلى معسكر اليمين مقابل مناصب مغرية جدا. لكن التقديرات تزيد بأنه لن يفلح في هذا ويطالبه المراقبون بإعادة كتاب التكاليف إلى رئيس الدولة، رؤوبين رفلين، حتى يجرب حظه بيني غانتس. فإذا لم ينجح هو الآخر، سيتاح للكنيست نفسه أن يشكل حكومة خلال 21 يوما. وإن فشل هو الآخر، فإن إسرائيل ستتجه على الأرجح إلى انتخابات جديدة هي الثالثة في أقل من عام. وهذا هو الذي حصل لكن سيظل نتنياهو رئيس حكومة في هذه الحالة حتى تشكيل حكومة جديدة، في شهر شباط المقبل.

6 - خاتمة:

لقد ادّخر نتتياهو الكثير من حقه وسمومه للفلسطينيين، وشن هجوماً عنيفاً على الرأي القائل ان القضية الفلسطينية تمثل لبّ الصراع في الشرق الأوسط. وبالنسبة له، هذه "قضية مصطنعة"، هدف العرب الوحيد من ورائها تدمير اسرائيل. وبالتالي أنكر على الفلسطينيين أي حق لهم في تقرير مصيرهم ووصف منظمة التحرير الفلسطينية بأنها، بالنسبة إلى اسرائيل، بمثابة حصان طروادة يركبه العرب للقضاء على الدولة الصهيونية.

وهو يقول في كتابه، مكان بين الأمم، بأسلوبه البعيد كل البعد عن الموضوعية والصدق: "لا سابقة اطلاقاً لمثل هذه الظاهرة التي يطالب فيها معتد مهزوم باستعادة ما فقد في الحرب. ناهيك بكون العرب يطالبون بالاراضي نفسها التي كانت منطلقاً للعدوان". فللعرب، بالنسبة لثقافة الليكود المشوهة والمسمومة، يحرقون التاريخ، واليهود هم الضحايا والعرب يريدون طردهم من أرض أجدادهم ورميهم في البحر، وقد استفادوا من الدعم الشيوعي لمحاربة إسرائيل الصغيرة والمتحضرة، وتحذوا الإرادة الدولية ورفضوا قرار التقسيم، وحولوا الشرق الأوسط الى برميل بارود، وجلبوا الألم والضائقة للإنسانية بخلقهم أجواء العداة والتطرف والأصولية!!

من هنا يستعيد نتتياهو فكرة جابوتنسكي القديمة بالفصل بين اسرائيل والعرب بجدار حديدي يتضمن أيضاً مرتفعات الجولان وجبال الضفة الغربية بحجة الضعف الجغرافي الذي تعاني منه اسرائيل، ويتناسى هنا رأي العديد من الجنرالات الاسرائيليين، الذين رأوا ان السيطرة على الضفة الغربية، ليست لها أية ضرورة عسكرية. أما النتيجة التي وصل اليها شخصياً فهي: "ان تقسيم هذه الأرض إلى أمتين غير مستقرتين وغير آمنين، ومحاولة الدفاع عما لا يمكن الدفاع عنه هو دعوة لكارثة. واقتطاع الضفة الغربية من اسرائيل يعني تقطيع أواصر اسرائيل. وهو أعلن عن تمسكه بما يسمى "وحدة ارض اسرائيل" في حدودها التاريخية على ضفتي نهر الاردن، ورفضه للتقسيم لأنه "عمل غير مشروع ولا يلتزم به الشعب اليهودي"، وإن "المهمة الأساسية هي إعادة توحيد أقسام الوطن وبسط السيادة اليهودية فوقها"، وإن "عودة الشعب اليهودي إلى وطنه الأم ليس فقط حقيقة واقعية بل ضرورة من ضرورات حياة اليهود أينما وجدوا"، وإن

“مهمة هذا الجيل هي مساعدة اليهود المشتتين في الارض كي يجتمعوا في وطنهم المحرر” على حد زعمه.

وهو يرى أن لكل يهودي الحق في الهجرة الى اسرائيل ، وإن أية محاولة للحدّ من هذا "الحق"، سواء على نحو شرعي أو غير شرعي، يجب ان تتحطم.

استطاع الليكود تحت ولاية نتتياهو أن يرسّخ في أذهان الاسرائيليين ، ولا سيما المستوطنين والمهاجرين الجدد، صورة الحزب الأشد اندفاعاً في التصدي للعرب ، خصوصاً الفلسطينيين ، ومواجهة المشكلات الداخلية. لقد تمكن نتتياهو من الاحتفاظ بشعبيته الداخلية، من خلال التعصب القومي الذي يميّز المجتمع الإسرائيلي بصورة عامة متجاوزاً التقسيم الطائفي ، والتعصب يعود إلى خوف ممزوج بالكراهية تجاه العرب عموماً والفلسطينيين خصوصاً ولا سيما في نفوس أبناء الطوائف اليهودية الشرقية. وتميز نتتياهو ايضا بمواقفه الصقرية في مجالي الخارجية والأمن. وبني استراتيجيته السياسية بالتركيز على الموضوع القومي ومعارضة اليسار بشدة، مما أدى إلى تعميق الشرخ الاجتماعي والاقتصادي ، كما وإنه عارض التوجهات الدينية الارثوذكسية، وكان هدفه السياسي النهائي هو الوصول الى أغلبية يهودية واضحة ودائمة في الكيان مع حدود لما يسمى “ارض اسرائيل التاريخية الكاملة”. ومن آرائه انه لا يمكن الاعتماد على ضمير العالم. ولهذا لا بد من الملاءمة بين سياسة الحركة والواقع السياسي. وهذا يعني انه بدلاً من الصهيونية السياسية، لا بد من تبني الصهيونية العسكرية، وفي ضوء ضعف أحزاب اليسار الصهيوني وتلاشيها من خارطة الحزبية الإسرائيلية، بقيت المنافسة الأساسية ما بين معسكر اليمين المتطرف الذي يقوده نتتياهو، بشقيه العلماني والديني، وبين اليمين العلماني بقيادة بيني غانس.

شدد نتتياهو على ثلاثة أخطار أساسية زعم أن إسرائيل تصدت لها تحت قيادته؛ وهي الملف النووي الإيراني، والوجود العسكري الإيراني في سورية والعراق، ومسألة تصنيع حزب الله اللبناني صواريخ بعيدة المدى. ورغم أن نتائج الانتخابات لم تتأثر كثيراً بمحاولات نتتياهو الاستثمار في العمليات العسكرية (العدوانية) التي قام بها في سورية والعراق ولبنان، فإن تخليه عن سياسة الغموض التي اتبعتها إسرائيل وإبرازه دوره في اتخاذ هذه القرارات، جعلها هذه القضايا مركزية في حم لاته الانتخابية. لكنه من ناحية

أخرى لم يستفد داخلياً من عمليات التطبيع مع دول خليجية عربية. ولأن هذه المحاولات لم تفض إلى النتائج التي كان يتوخاها، ذهب نتنياهو إلى الإعلان عن توجهه لضم جميع المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية المحتلة إلى جانب ضم غور الأردن ومنطقة شمال البحر الميت، وذلك في محاولة لاستقطاب اليمين المتطرف واليمين الفاشي وعامة المستوطنين.

في المقابل دشّن نتنياهو حملة تحريضية عنصرية غير مسبوقة ضد المواطنين العرب والأحزاب العربية، ليس بهدف نزع شرعية الناخب العربي فحسب، وهو هدف مهم في حد ذاته لنتنياهو، وإنما أيضاً من أجل قطع الطريق أمام إمكانية حصول حزب "أزرق أبيض" على تأييد القائمة المشتركة للأحزاب العربية في الكنيست، سواء في ما يخص التوصية لرئيس الدولة بتسمية الشخص الذي يكلف بتشكيل الحكومة، أو في ما يخص منح أو حجب الثقة عن الحكومة التي قد يشكلها غانس. وقد اتهم نتنياهو غانس بأنه تحالف مع الأحزاب العربية لتشكيل كتلة مانعة في الكنيست تهدف إلى منعه من تشكيل الحكومة. ووصل نتنياهو في تحريضه على العرب إلى اتهامهم بأنهم سرقوا الانتخابات السابقة وزيفوها، وحاول سنّ قانون في الكنيست لنصب كاميرات في مراكز الاقتراع في البلدات العربية آملاً أن يردع ذلك العرب عن المشاركة في الانتخابات، ولحشد أكبر مشاركة ممكنة من جمهوره. كما اتهم نتنياهو العرب بأنهم يسعون إلى تدمير إسرائيل وإلى قتل سكانها اليهود الأطفال والشيوخ والرجال. وقد انقلب هذا التحريض عليه، فكان أحد العوامل المهمة في زيادة مشاركة العرب في الانتخابات وتصويتهم لصالح القائمة العربية المشتركة. لكن في المحصلة يمكن القول إن فشل نتنياهو في تشكيل حكومة بعد استحقاقين انتخابيين تشريعيين أجري آخرهما في 17 أيلول 2019 قد أضعف سلطته داخل حزب الليكود والكيان على حد سواء. وبالرغم من ذلك جاء في بيان حزبه أن لجنته المركزية عقدت اجتماعاً في تل أبيب، وصوت أعضاؤها على "إعلان ولاء" لنتنياهو. وجاء في الإعلان أن نتنياهو هو "المرشح الأوحّد لليكود لمنصب رئيس الوزراء ولن يُشارك الحزب إلا في حكومة يرأسها الرجل، سواء لولاية كاملة، أو بموجب اتفاق تداول" للسلطة. لكن افادت وسائل الإعلام الإسرائيلية بأن 300 عضو فقط من أصل 3800 عضو تتألف منهم هذه اللجنة قد شاركوا في التصويت. وعلى الأثر وبعد إجراء انتخابات تمهيدية داخل الحزب، أعلن منافسه الرئيس

غدعون ساعر أنه "مستعد" لذلك، مما عزز امكانية حصول تمرّد ضده ومهما يكن من امر فسوف تكون مهمة نتنياهو السياسية صعبةً للغاية لتأمين الفوز من جديد في الانتخابات العامة الثالثة للكنيست، و في التملص من الملاحقة بقضايا الفساد التي تطبق عليه من كل صوب داخل الحزب وخارجه.

لم يتخلّ نتنياهو عن طلب الحصانة لنفسه مخافة المحاكمة وكذلك عن الإصرار على أن يكون الأول في التناوب على رئاسة الحكومة في حال حصول ذلك بالرغم من أنه لم يفز في انتخابات نيسان ولا في انتخابات أيلول 2019 وثمة خطر كبير عليه في ان يتمكن من الفوز في انتخابات آذار 2020 .

في المحصلة، يبقى مشهد إسرائيل الداخلي على حاله: لا تنازلات ولا تسويات، وسط انتظار التوجه إلى الانتخابات الثالثة التي ستكون ثقيلة جداً على الكيان، وبما يتجاوز الشأن السياسي الداخلي إلى تحدّيات توصف إسرائيلياً بالهائلة، وتتطلب بلورة قرارات في ظلّ استقرار سياسي يمنع أيّ تشابك بينها وبين المصالح الشخصية لمبلوريها، الأمر الذي يتناقض مع الواقع الحالي، بسبب المعركة التي يخوضها نتنياهو في مواجهة اتهامه بالفساد والرشى. وبالتالي لا يُتوقع حصول تغيير كبير في توزّع مقاعد «الكنيست» الجديد بين القوى والأحزاب، والذي يبدو أنه سيكون مستسخاً مما أفرزته العمليتان السابقتان، مما يشكل دليلاً جديداً على إخفاق النظام السياسي داخل الكيان في القدرة على استيعاب أزماته الداخلية. وعدم تأليف حكومة انما يستدعي في الواقع البحث في إخفاق النظام السياسي برمته في إسرائيل، وفي قدرته الفعلية على منع تغليب المصالح الشخصية، بل والتماذي في تغليبها على المصلحة العامة للكيان.

لقد حمل نتنياهو وغانتس بعضهما البعض مسؤولية الإخفاق في تأليف الحكومة والتدريج إلى انتخابات متكررة، إذ قال نتنياهو إن غانتس «متسمّر في مكانه ويرفض الانزياح على رغم كلّ العروض التي قدّمناها له. للأسف، نتوجّه إلى انتخابات جديدة لا يريدنا أحد، على رغم أننا سنفوز بها إن فرضت علينا». بدوره، لم يمتنع غانتس عن مهاجمة نتنياهو، معتبراً أن الدور الرئيس للأخير كان الدفع نحو انتخابات، وأنه لم يقترح أيّ جديد لمنعها، فهو «لم يتخلّ عن طلب الحصانة والتفاوض بالتكافل والتضامن مع كتلة اليمين، وكذلك الإصرار على أن يكون الأول في التناوب على رئاسة الحكومة». وأضاف: «لم

يفز نتتياهو بانتخابات نيسان، وخسر في انتخابات أيلول، وإذا دَفَعْنَا إلى انتخابات فسنتنصر عليه» في آذار 2020.

في سياق متصل، يتم التداول مؤخراً في كيان العدو بشأن صفقة يُمنح بموجبها نتتياهو العفو من تهمة الفساد المنسوبة إليه مقابل اعتزاله الحياة السياسية. ومع أنه لم يتم حتى الآن إيضاح الآليات القانونية لهذه الصفقة ومدى إمكانية تحقيقها عملياً، فإنها تبقى هي الملاذ الأخير لنتتياهو لحين تحولها إلى اقتراح جدّي.

هكذا بقي مشهد إسرائيل الداخلي على حاله: لا تنازلات ولا تسويات، وسط خشية من نتائج انتخابات لاطائل منها ستكون ثقيلة جداً على الكيان، وبما يتجاوز الشأن السياسي الداخلي إلى تحديات بنيوية توصف إسرائيلياً بالهائلة.